الدور المالي ليهود مصر ١٧٩٨ – ١٩١٤

الاستاذ المساعد الدكتور
بشرى كاظم عوده
جامعة القادسية ـ كلية التربية

المدرس المساعد
ميادة حسين علي

الدور المالي ليهود مصر ١٧٩٨ – ١٩١٤

الاستاذ المساعد الدكتور
بشرى كاظم عوده
جامعة القادسية / كلية التربية

المدرس المساعد
ميادة حسين علي

أدى يهود مصر دوراً اقتصاديا كبيراً في تاريخ مصر إذ كانوا المسيطرين على الاقتصاد المصري إلى جانب المسيحيين، وسبب سيطرتهم هذه تعود إلى عملهم في الربا الذي الذي حرمة الدين الاسلامي، والسبب الثاني تمتعهم بنظام الامتيازات الاجنبية، وما يوفره هذا النظام من اعفاء تام أو شبة تام من الضرائب، فضلا عن ذلك امتلاكهم موارد ماليه عن ابائهم واجدادهم، وعملهم في مهن يعتقد المسلمون بانها لا تناسبهم اجتماعيا مثل الحياكة والصباغة وغيرها، ومن هذه المنطلقات اتى هذا البحث لدراسة الدور المالي ليهود مصر متضمنا دراسة دورهم في (الضرائب – القروض – البنوك – البورصة – شركات التأمين) وترك انشطتهم الاقتصادية الاخرى لدراسات اخرى. اذ كان يهود مصر إلى جانب الأقباط هم جباة الضرائب في مصر و بالأخص أبان الحملة الفرنسية ١٧٩٨–١٨٠١، أما فيما يخص دورهم في القروض فقد قامت بعض العوائل اليهودية بإقراض الحكومة المصرية الكثير من القروض وانقذت ميزانية الدولة من الانهيار، كذلك كان لهم دوراً مهما في تأسيس البنوك وشركات التأمين وهذا ما سيفصله البحث.

الضرائب

عمل اليهود في المجال الاقتصادي كالصياغة والتجارة والصيرفة وتقديم القروض، وسبب اشتهارهم بهذه المهن هو تخوف المسلمين من الربا الذي حرمته

الشريعة الاسلامية، كما سيطر اليهود على الكمارك سيطرة مطلقة في مصر[١]، وعندما جاء نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte الى مصر عام ١٧٩٨ واجه مشكلة معقدة في الامور المالية وجباية الضرائب خاصة بعد فرار المماليك المباشرين بالشؤون الضريبية[٢]، ولأنه كان بأمس الحاجه إلى المال لأمداد احتياجات جيشة قام بتنظيم الامور المالية من خلال جمع المال من الضرائب التي فرضها على المصريين وقام ايضا بتعين الفرنسي (بوسيلج Poussielegue) مديراً للشؤون المالية والادارية[٣]، وتعيين موظفين اقباط مباشرين لجباية الضرائب ووكيل فرنسي لكل مباشر لمراقبته[٤]، فتذمر المسلمون من تلك الأجراءات ورأو ان الاحتلال الفرنسي ليس افضل من حكم المماليك خاصة بعد ان اشتد عليهم جمع الضرائب[٥]، خصوصا وان الضرائب كانت باهضة ولم تعف احد مما اثقلت كاهل الشعب المصري[٦]، فكانت سبباً مباشراً لاندلاع ثورة القاهرة الاولى عام ١٧٩٨[٧].

عندما تسلم عبد الله جاك مينو[٨]، عام ١٨٠١ قيادة الجيش الفرنسي بدأ بادخال الأصلاحات اللازمة في شؤون الادارة واول عمل عني بة تنظيم مالية الحملة بتأليف هيئة أدارية للاشراف على حساب الايرادات والضرائب وضبطها، إلا أن ذلك لم يمنع محصلي الضرائب من السرقة[٩]، وذكرت الوثائق الفرنسية أنه قام بتوحيد الضرائب الواجبة على المصريين في ضريبة واحدة لتصل بكاملها الى واردات الجيش الفرنسي، وأسند هذه المهمة الى اليهود لمعرفتهم الكبيرة بالنظام المالي والضريبي وخبرتهم في تقدير الرسوم المفروضة على الأسواق، وما ياتي الى الاسكندرية من البضائع أو يخرج منها براً وبحراً وجمعها من التجار[١٠]، ومن هنا يتضح دور اليهود من الناحية الاقتصادية بالنسبة للفرنسين .

أشتد عبد الله جاك مينو في فرض الضرائب الفادحة على مختلف الحرف والطبقات في مصر كافة، وأكثرها في مدينتي القاهرة والاسكندرية وشملت تلك الضرائب اليهود وجميع المصريين[١١]،

وفروض على اليهود أن يدفعوا ثلاثين الف دينار ضريبه سنوية[١٢]، وبعد قيام ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠[١٣]، أصدر مينو الى حاكم أسيوط الجنرال (دونزلو Donzelo) أمراً بفرض مبلغ من المال قدر خمسة ملايين على جباة الضرائب في القاهرة لمعاقبتهم جزاء مشاركتهم في الثورة، فقام الجباة بجمع تلك الاموال من الفلاحين، مما ادى الى أستياء عبد الله جاك مينو من تصرفهم وفرض ضريبة أستثنائية على الدخل السنوي للجباة[١٤]، لأنة لم يرغب في جعل سكان الريف يدفعون ثمن تمرد سكان القاهرة والقضاء تماماً على مثل هذه الممارسات المجحفة، وطلب من الجنرال دونزلو أتباع سياسة الحزم والشدة والعدل والانسانية تجاة الاقاليم التي يحكمها وخصوصاً أقليم المنيا الذي جمعت فية ضرائب كثيرة مفروضة على سكان المدن وليس على الأرياف[١٥]. ساعدت سياسة التسامح الديني التي أتبعها محمد علي باشا (١٨٠٥–١٨٤٨) على تخفيف الضرائب عن اليهود شيئاً فشيئاً، واتسع نفوذهم الاقتصادي كثيرا مما شجع على قدوم يهود جدد من الدول الاوربية بأعداد كبيرة الى مصر [١٦]، وطبقاً لنظام الامتيازات الاجنبية الذي كان معمولا بة في أجزاء الدولة العثمانية أصبحوا يتمتعون بما يشبة أمتيازات اقليمية ويرجع ذلك لتقربهم من محمد علي باشا مستغلين ازدياد ضغوط الدول الاوربية علية وحروبة في الشام خاصة بعد عام ١٨٣٤ وحاجتة للدعم الدولي[١٧]، وفي عهد عباس باشا الأول (١٨٤٨–١٨٥٤)[١٨]، لم تشهد مصر تطورً كثيراً في الأقتصاد المصري، ويرجع ذلك الى قلة طموحة وكرهة للحضارة الغربية والاوربيين فبقيت الراسمالية اليهودية قائمة متمثلة في وجود العائلات اليهودية الثرية (موصيري، رولو، قطاوي، سوراس، منشة) والتي كان لها دور بارز في الاقتصاد المصري[١٩]. عندما تسلم محمد سعيد باشا (١٨٥٤–١٨٦٣)[٢٠]الحكم كانت مصر تعيش حالة اقتصادية جيدة إذ لم يكن عليها ديون خارجية، وكانت ايرادات الحكومة كافية لمواجهة النفقات واستثمارها للأصلاحات الداخلية[٢١].

القـــروض

بدأت الازمة المالية بشكل واضح في مصر منتصف عام ١٨٥٨ وارتفعت ديون مصر للتجار الاجانب واليهود الى مايقارب المليون جنية فحاول سعيد باشا الحصول على قروض خارجية ولما رفضت الدولة العثمانية منحة الاذن للاستدانة بحجة أنة لاضرورة لهذا الدين، لجأ سعيد باشا الى طريقة أخرى وهي أصدار سندات قصيرة الاجل الى الخزانة المصرية وهي أن يستدين من المرابين ديونا بواسطة سندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة وهذه وسيلة خطرة لمالية البلاد لأنها أستدانة بلا رقابة لها ولاحساب عليه، وبلغت فائدتها في البداية ١٥% ثم وصلت الى ١٨% سنوياً، وجذبت هذه السندات الفوائد للبنوك التجارية في مصر[٢٢]، وفي عام ١٨٥٩ أدى تبذير سعيد باشا الى عجز في الميزانية وتاخر دفع السندات، فأخذت سندات الخزانة تصدر على سنتين بلغت قيمتها ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري[٢٣]، وعندما عجزت الحكومة عن دفع مرتبات موظفيها المدنيين والجيش المصري، فأضطر سعيد باشا على عقد أول قرض أجنبي[٢٤]. فعند وفاة سعيد باشا عام ١٨٦٣ كانت ديون مصر ١١,١٦٠,٠٠ جنية مصري[٢٥]، وهو مبلغ كبير أذا قورن بواردات مصر في ذلك العصر.

تسلم الخديوي[٢٦]إسماعيل باشا (١٨٦٣–١٨٧٩)[٢٧]، الحكم والبلاد غارقة بالديون، وشهدت السنوات الاولى من حكمه تزايد في النفوذ الاجنبي ماليا وأقتصاديا، ثم تحول هذا النفوذ في أواخر عهده الى سيطرة مالية وسياسية شديدة وأدت سياستة في الانفاق والاصلاح الى استدانتة من أوربا مبالغ كبيرة تضاعفت مع فؤائدها حتى وصلت الى عبئ ثقيل لم تستطع البلاد تحملة[٢٨]، وأزداد عدد المرابين اليهود في عهد الخديوي إسماعيل، بشكل لم يسبق له مثيل خاصة بعد أن أزدهرت زراعة القطن وقصب السكر والتصدير الزراعي لكلا المنتجين في مصر عام ١٨٦٤، فظهرت الحاجة الى وكلاء و وسطاء يتكلمون اللغة الاجنبية لتسهيل عملية التعامل وأستفاد اليهود وخصوصاً

الاغنياء منهم من هذه المهنة[٢٩]. وترجع كثرة عمليات الربا في عهد الخديوي إسماعيل هو قيام (الحرب الأهلية الأمريكية)[٣٠]، التي أدت الى رفع أسعار القطن المصري في العالم والذي كان يسيطر علية اليهود بكافة الوسائل، أذ كان اليهودي يعطي الفلاح نقود لتسديد الضرائب المفروضة علية او شراء المحصول قبل موعد جنية، لذا فان الحكومة المصرية ساهمت مساهمة فعالة في تنشيط عمليات الربا من خلال تقديم موعد دفع الضرائب قبل جني المحاصيل وكان المرابين اليهود يفضلون دائما شراء محصول القطن عن غيرة من المحاصيل لأن القطن يعد محصولآ نقدياً، لذا أصبحت مصر مسرحاً للمرابين اليهود خلال عصر إسماعيل فأطلق علية (العصر الذهبي للمرابين) بسبب كثرة عمليات الربا التي تمت في عهدة [٣١] .

شجع المرابون اليهود الخديوي إسماعيل على الأقتراض من البنوك الأجنبية بمبالغ كبيرة مقابل فوائد عالية جداً، وأدوا دورا كبيرا في هذا المجال، من خلال ادارة بنوك الرهون وبنوك التسليف[٣٢]، ويقول (جابرييل شارم Gabriel Charm) أحد الكتاب الفرنسيين الذين عاصروا عهد إسماعيل ودرس حالة مصر في عهده "**أن السماسرة ومنهم اليهود كانوا يدفعون الخديوي إسماعيل الى عقد القروض المتتالية من بيوت المال اليهودية الاوربية**" [٣٣]، ونظرا للاسراف والبذخ من قبل الخديوي اسماعيل وكثرة نفقاتة على قصوره وحفلاتة، وكل ذلك يتطلب نفقات تعجز خزانة مصر عن تحملها، اضطر حينها الى الاستدانة من البنوك المالية الأجنبية واليهودية، ونظرا لتعذر الحصول على الاموال من الدول الاوربية، فانة لجأ الى جمعها من قبل الأهالي عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من اصحاب الثروة من المصريين[٣٤]، من غير حساب أو تخوف من العواقب، حتى كبل البلاد حكومة وشعبا بالقروض الفاحشة[٣٥]. كما مبين في الجدول الأتي :

جدول رقم (١) أهم القروض التي قامت بها بيوت مالية يهودية في عهدي سعيد باشا والخديوي إسماعيل باشا[٣٦].

أسم القرض وتاريخه	الممولين	مبلغ القرض	المبلغ الوارد	الملاحظات
قرض ١٨٦٠	الكونتوار دي كونت	٢٨,٠٠٠,٠٠ ٠ جنيه مصري	٢٠,٧٠٠,٠٠ ٠ جنيه مصري	خصم من القرض مقدما العمولات والأتعاب ومصروفات التأسيس، وكان شرط أتمامه أن يدفع الى الخزانة المصرية على خمسة أقساط خلال النصف الثاني من عام ١٨٦٠ ويسدد بين عام ١٨٦١-١٨٦٥ بفائدة قدرها ٦%، في مقابل سندات على الخزانة غير قابلة للتداول تودع في باريس بضمان أيرادات كمارك ميناء الأسكندرية، انفقه سعيد باشا على دفع التعويضات للتجار الأجانب واليهود المصريين الذين وعدهم بتسديد ديونة المتأخرة بما فيها دفع مرتبات الجيش[٣٧]، وفي منتصف عام ١٨٦١ أصبحت الخزينة خاوية من جديد بعد أن زاد الدين الى ٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنية وتأخر دفع السندات المستحقة وحاول سعيد باشا الحصول على قرض أخر من نفس البنك ففشلت محاولتة لان الشروط المقترحة كانت باهضة بالاضافة الى تعين لجنة للاشراف على الميزانية المصرية[٣٨].

قرض سعيد ١٨٦٢	أوبنهايم شابير وشركاءه لليهود في الاسكندرية	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	يسدد خلال ثلاثين سنة وبضمان أيرادات أراضي الدلتا بفائدة اسمية قدرها ٨% وفعلية ١١%[٣٩].
قرض سعيد الثاني	بنك فروهلينج وجوشن اليهودي في لندن	٢٥,٨٨٣,٩٢٨		بفائدة ٧% .
قرض إسماعيل الاول ١٩٦٤	فروهلينج وجوشن	٥,٧٠٤,٠٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	
قرض الدائرة السنية ١٨٦٥	الأنجلو أجيسيان	٣,٣٨٧,٠٠٠	٢,٧٥٥,٠٠٠	
قرض السكك الحديدية ١٨٦٦	فروهلينج وجوشن	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠،٠٠٠	
قرض إسماعيل المفتش[٤٠]وزير مالية ١٨٦٨	أوبنهايم	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠	كانت فائدة القرض ٧% ولمدة ثلاثون عاماً، أنفق جزءً منه في حفل أفتتاح قناة السويس، ومن شروط هذا القرض عدم الأستدانة لمدة خمس سنوات[٤١].
قرض الخديوي(الدائرة السنية) ١٨٧٠	بشفشهايم	٧,١٤٣,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	
قرض اسماعيل١٨٧٣	أوبنهايم	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٩٧٣,٠٠٠	كانت فائدته ٧% ولمدة ثلاثين عاماً، وهو من أكبر القروض لذلك سماه الماليون (القرض الكبير)، وسمي ايضا بالقرض المشؤوم[٤٢]،ورهن إسماعيل لسداد هذا الدين ما بقي من موارد الايرادات الى بيت أوبنهايم وهي أيرادات السكك الحديدية وقدرها ٧٥٠,٠٠٠ الف جنية في السنة والضرائب ١,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنية

				وعوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠جنية وغيرها[٤٣].
القرض الأخير ١٨٧٨	روتشيلد	٨,٥٠٠,٠٠٠	٥,٩٩٢,٠٠٠	

يوضح الجدول أعلاه أن القروض التي عقدها سعيد باشا والخديوي إسماعيل حجم القروض التي قامت بها بيوت مالية يهودية أو مشاركة مع يهود، فضلاً عن ذلك أن المبلغ المقرر يقل في كل القروض عدا القرض الاول قرض جوشن، كما أستطاع اليهود السيطرة سواء بالوساطة أو بالأقراض مثل أوبنهايم، وأن معظم هذة القروض تم في أطار عمولة للوسيط، وكانت تصل الى ٣% مثل العمولة التي حصل عليها بيت أوبنهايم من قرض المفتش عام ١٨٦٨، وكان المرابون اليهود يورطون الخديوي إسماعيل حتى أخذ يعقد القروض بضمان دائرتة الخاصة مثل قرض بشفشايم وقروض الدائرة بضمان سندات المقابلة حتى اعلن إفلاسة .

بسبب هذه القروض تدهورت مالية مصر، وعجز الخديوي عن تسديد ديونة فلجأ للتفكير ببيع أسهم قناة السويس البالغ عددها ١٧٧,٦٤٢ سهماً، الى بريطانيا عام ١٨٧٥ لقاء ٤,٠٠٠,٠٠٠ وهو ثمن بخس اذا ما قورن بواردات القناة، وقام اليهودي (دي روتشيلد) بشراء تلك الأسهم، كما تعهد الخديوي إسماعيل بدفع ٥% فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية عام ١٨٩٤[٤٤]، ومع أشتداد الأزمة المالية وأزدياد ضغط الدول الأجنبية وحاملي السندات على الخديوي إسماعيل وقلق المقترضين على رؤوس أموالهم التي أقترضوها له، أضطر إسماعيل باشا لأنشاء العديد من المؤسسات المالية التي تختص بأدارة شؤون البلاد[٤٥]، فأصدر بتأثير بريطانيا وفرنسا أمراً عام ١٨٧٦ بتوحيد الديون وأنشاء (صندوق الدين العام

المصري)[٤٦] لتسديد ديون الدولة والفوائد والأقساط، وخصص له إيرادات مديريات الغربية والبحيرة والمنوفية وأسيوط والضرائب الكمركية وإيرادات السكك الحديدية وإيرادات عوائد الملاحة في النيل وغيرها من الإيرادات، وتولى أدارة الصندوق مندوبون أجانب ويتم تعين مديري الصندوق بأمر من الخديوي لمدة خمسة سنوات، وبذلك لم يستطع الخديوي عقد قروض اخرى إلا بموافقة الصندوق[٤٧]، ومن هنا يتضح نشاط يهود مصر المالي والذي كان لة دور كبير في تسهيل عملية الاقتراض العام وازمة الديون المصرية والتي أدت الى التدخل الاجنبي في مصر وبيع أسهم قناة السويس، ومن ثم الاحتلال البريطاني لها، هنا يتضح وجهاً سيئاً ليهود مصر وسبباً في ازدياد قروضها.

دور اليهود في مجال البنوك والبورصة وشركات التأمين.

عمل اليهود في مهنة الصيرفة، في أماكن مختلفة من أهمها (حي الصاغة، ووكالة الصواريف، وعطفة المقاصيص)، وكانت العملات السائدة في مصر قاصرة على الذهب والفضة[٤٨]، وأن جميع صيارفة النقود أبان الحملة الفرنسية ١٧٩٨ هم من اليهود وسوقهم يوجد في خان الخليلي[٤٩]، وكان العاملين بالصيرفة في عهد محمد علي باشا هم من الأرمن بسبب حاجتة الى صرافيهم الكبار ليقترض منهم وينفق في مشروعاتة لانهم هم الذين يقومون بتمويل مشروعات الحكومة، ويتم أختيار الصيارفة من قبل كبير الصرافين الأرمن الذي ينظم عملهم ويراقب حساباتهم الواردة الى الخزينة، وعندما أساء الصيارفة الأرمن أستخدام وظيفتهم وكثرت أختلاساتهم في أعمالهم أصدر محمد علي قرار عام ١٨٢٨ أستبدلهم بصيارفة يهود وأقباط، ولكن عدم فهمهم للاساليب المعقدة في الحسابات أعاد محمد علي باشا الأرمن الى العمل بجانبهم كما كانوا علية سابقاً[٥٠]، وتزايد ثراء أعداد كبيرة من الصرافين اليهود نتيجة تلاعبهم باستخدام العملات الأوربية (الفرنك الفرنسي والجنية الانكليزي) في حركة التجارة الدولية، مقابل

استخدام العملات المحلية في التجارة الداخلية، وبالتالي فان قيمتها أقل من قيمة العملات الأخرى فهي أكثر عرضة للتقلبات، واكتسب الصيارفة اليهود سريعا خبرة في مجال الصيرفة فاصبحت لهم خبره تؤهلهم لتحديد قيمة العملة الفرنسية في مقابل العملة البريطانية وباقي العملات كالذهب والفضة التي كانت تستخدم في مصر أنذاك[٥١]، فأضافوا متاعب لمحمد علي منها التلاعب بالعملة وترويج العملات المزورة مما كان لة أثر على العملة المصرية في وقت هي بأمس الحاجة الى الثبات والاستقرار، وقد أتخذ محمد علي أجراءات مشددة لوقف التلاعب في أسعار العملات الا أن ذلك لم يقضي على تلاعب الصيارفة، وتوصل محمد علي بالأتفاق مع التاجر الفرنسي (باستريه Pastrah) والتاجر اليوناني (توسيجة Tosejh) لتأسيس (بنك الاسكندرية) عام ١٨٣٤[٥٢]، ولكن البنك لم يستمر لأكثر من عامين بسبب سوء أدارتة[٥٣]، ومن جانب أخر لم يعتمد محمد علي باشا على الممولين والصيارفة في الخارج لأنة يدرك أن ذلك بداية تحكم الممولين وساستهم في مصر، وبالتالي يتم القضاء على أحلامة وطموحاته في تكوين دولة عصرية، فأعتمد على الممولين الصيارفة في مصر الأرمن واليهود وخصوصاً أن بعضهم يمتلك بنوك تمول تجارتهم ويعملون في التجارة أيضا، فقد عرض علية روتشيلد قرضاً قيمتة ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنية بضمان الكمارك[٥٤]، لتمويل حملتة على بلاد الشام، ولكن محمد علي باشا رفض ذلك التمويل لان شروطها مجحفة وفيها أستغلال سيء للظروف، وبوابة للتدخل في شؤون مصر. وفي عهد الخديوي عباس قرب الية اليهود وعين يعقوب قطاوي كبير الصرافين ومدير لدار سك العملة، كما عمل بعض الصيارفة في خدمة بعض الأعيان والأثرياء مثل يعقوب دي منشة (١٨١٠–١٨٨٣) الذي كان يعمل وكيلا لحسن باشا المنسترلي[٥٥] وصرافاً لمديرية الجيزة[٥٦]. أزداد نشاط اليهود المالي والمصرفي طيلة عهدي سعيد باشا والخديوي إسماعيل وعملوا في أدارة خزائن الأسرة الحاكمة

وتزويدها بالقروض، وأحتفظ يعقوب قطاوي بمنصبة كمدير لدار سك العملة وأمين الخزانة وتعيينة شيخاً للصيارفة وكبيرهم رسمياً والتزام حلقات الاسماك والكمارك المصرية، وخلفة (يعقوب منشة)[٥٧]

عمل اليهود في البورصة[٥٨] فأنشأت في الاسكندرية (بورصة العقود) عام ١٨٦١ التي تعتبر من اقدم بورصات العالم[٥٩]وتتعامل في القطن وبذرتة والبضاعة الأجلة للعقود، أذ كانت البنوك تقرض المزارعين او الفلاحين المصريين وتتلاعب في الاسعار مستغلين حاجتهم للمال، وأنشئت في عام ١٨٧٢ بورصة (مينا البصل) بالاسكندرية وهي سوق للبضائع ايضا[٦٠] اتخذها الخديوي اسماعيل بمثابة سوق يباع فيها قطن أراضي الدومين التي كان يزرع فيها أغلبية القطن المصري، كما تباع فيها المحاصيل الزراعية الأخرى، ويوجد الكثير من بيوت التصدير اليهودية التي يوجد فيها مكاتب في بورصة مينا البصل مثل قطاوي[٦١] وعندما أزداد عدد الأجانب في مصر وتحديدا في الاسكندرية عملوا على تكوين بورصة الاوراق المالية التي تنظم عمليات بيع وشراء الأوراق (الاسهم والسندات) والاتجار فيها، وعندما أزداد مركز قوة اليهود في البورصة نشرت صحيفة الأهرام مقالات حول مدى الأضرار الجسيمة التي يلحقونها في الأقتصاد المصري، ونهب أموال الناس لتحقيق ملذاتهم الشخصية، وخصت بالذكر (الخواجة روبينو) أحد السماسره، مما أثار السماسرة اليهود وقاموا باحراق أعداد الصحيفة وأدعى (البارون فريد دي منشة) أحد السماسرة الكبار بان للأهرام مصالح ذاتية في هجومها على السماسرة [٦٢].

كان اليهود من أبرع السماسرة والمضاربين في السوق، ووظيفتهم حيوية في أدارة البورصة أذ يعمل في ترويج الأسهم والسندات من خلال الدعاية لها وهم بمثابة حلقة الوصل بين البائع والمشتري، وبلغ عدد السماسرة اليهود في بورصة القطن (٤٥) سمسار منهم (١٤) في بورصة الاوراق المالية[٦٣] وشهدت أوضاع اليهود أزدهاراً أكثر في عهد الخديوي محمد

توفيق فعملوا في مجالات الصيرفة وأدارة البنوك وتولوا عمليات الخصم والعمولة وتقديم القروض[٦٤]. وبعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ بدأ اليهود في أنشاء البنوك المالية[٦٥] وساعدت الأصلاحات التي قام بها البريطانيون في مصر من خلال تأمين اليهود على أرواحهم وممتلكاتهم على سيطرتهم على أعمال البنوك، وتبوأ بعض افراد العائلات اليهودية المراكز الرئيسية والحساسة في البنوك والشركات الأستثمارية[٦٦]، كما طالبت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية تنظيم دور البنوك حتى لاتؤثر في الاقتصادين المصري والبريطاني، كما خشيت بريطانيا أثر رأس المال غير البريطاني على زراعة القطن في وقت هي تمهد لأحتكار القطن المصري[٦٧]، خاصة بعد اندماج البنوك الصغيرة التي قامتها عائلات (قطاوي ومنشة) في علاقات وسائطية مع بنوك فرنسية وايطالية وبلغت سيطرة اليهود على قطاع البنوك درجة كبيرة، إلى الدرجة التي تغلق البنوك أبوابها في الأعياد والمناسبات الدينية اليهودية، وساهموا بدور كبير في أدارة البنوك سواء التجارية أو الزراعية أو بنوك عقارية وبذلك أصبح الرأسماليون اليهود يسيطرون على ادارة وتوجية البنوك والشركات المالية والائتمانية التي كانت تتولى عمليات الخصم والعمولة وتقديم القروض مقابل التأمينات وبيع وشراء الاوراق المالية والسندات، كما قاموا بأنشاء شركات التأمين التي تعتبر أعمالها مكملة لأعمال البنوك بصفتها شركات لتجميع المدخرات التي تستثمر في مشروعات مختلفة[٦٨] ومن أهم هذة الشركات (شركة التأمين الأهلية المصرية) تأسست عام ١٩٠٠ بفرعيها الحريق والحوادث، والتأمين على الحياة، وبلغ رأسمال الفرع الاول ١٩٥,٠٠٠جنية، بينما الفرع الثاني بلغ ١٠٠,٠٠٠جنية، وتعد أول شركة للتأمين في مصر، شارك في أنشائها اليهود واليونانيين، ومركزها الرئيسي والأداري في الاسكندرية ولها فرع في القاهرة، ومن أبرز أعضاء مجلس الأدارة روبير رولو، وأصلان قطاوي بك، وموريس نسيم موصيري[٦٩]، أما البنوك فالجدول رقم (٢)

يبين أهم البنوك التي أسسها أو ساهم فيها الرأسماليون اليهود والتي لاقت رواجاً، والتي ادت دوراً في تصفية الملكيات الزراعية.

جدول رقم(٢) بأهم البنوك التي قام اليهود بتأسيسها في مصر ١٨٨٠–١٩١٤[٧٠].

أسم البنك	سنة التأسيس	أهم اعضائها اليهود	رأسمال البنك	نشاط البنك
بنك موصيري	١٨٨٠	سيطرت علية عائلة كورييل وموصيري وأبرزهم أيلي كورييل وفيلكس وموريس نسيم موصيري	١٢٠,٠٠٠جنية	أستثمر البنك أمواله في الاعمال التجارية، وأمتلك السندات المالية والعقارات، ومنح القروض .
البنك العقاري المصري	١٨٨٠	تأسس من قبل عائلات سوارس وقطاوي وورولو، وبلغت نسبتهم في المجلس ٥٥% وبالاشتراك مع البنوك الفرنسية مثل بنك الكريدي ليونيه، والكريدي فرانسيه	بلغ رأسماله عند التأسيس ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي أي مايقارب ٥١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، ثم أزداد الى ٨٠مليون فرنك أي مايقارب ١٠٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري بقرار من الجمعية العمومية لكي يتمكن من أصدار سندات جديدة لقيامة بشراء اراضي (الشركة المصرية للدائرة السنية).	مركزة الرئيسي في القاهرة والاسكندرية وتأسس بقرار من الخديوي توفيق وأعطي أمتياز لمدة ٩٩عاما، ولم يقتصر نشاط البنك على عمليات الاقراض لملاك الاراضي وأصحاب العقارات، بل منح رخصة اقراض المديريات والبلديات والجمعيات التابعة للحكومة، ويمنح قروض طويلة وقصيرة الأجل، وبلغت عدد القروض التي قدمها البنك للملاكين الزراعيين المصريين (١٤,٦٥٣) قرضاً قيمتها ٥٢,٥٠٠,٠٠٠ مليون جنية بتأمين ١,١٥١,٤٢٣ فداناً، وبلغت أرباحة عام ١٩١٠ ١,٦٥٥,٣٣١جنية وتحت تصرف البنك بنفس العام حوالي مليون فدان قيمة القروض

				التي كان يمنحها للفلاحمما جعل له دور في أقتصاد مصر الزراعي بتلك الفترة
بنك سوارس	١٨٨٦	نجار سوارس رئيساً للمجلس وادجار سوارس وكارلو سوارس ويوسف قطاوي، وبلغت نسبتهم في المجلس ٩٤% كانت نسبة عائلة سوارس لوحدها ٤٠%	وصل رأسمال الشركة الى ٥٥,٠٠٠ جنية وحقق أرباح قدرها ٦,٤٨٦جنيهاً مصريا	كان مركزة الرئيسي بالاسكندرية في ٥ شارع كنيسة دباتة قسم العطارين وله فرع في ٤٨شارع قصر النيل وفرع ثالث في طنطا، وتركز نشاط البنك في أقراض الموظفين بضمان رواتبهم بفوائد مرتفعة جداً أدت الى أضطرار معظم الموظفين الى بيع أثاث بيوتهم لسداد هذه الديون.
البنك الأهلي المصري	١٨٩٨	رفائيل سوارس حصل على أمتيازة، وروبير رولو وفيكتور هراري باشا مندوب الحكومة المصرية في البنك وموسى قطاوي وكارل مانير، وليون كرارس، واشترى الثري البريطاني (أرنست كاسل) أسهما بـ(٥٠٠,٠٠٠) جنية أنكليزي، وانضم اليهم اليوناني كونستانتين ميشيل	مليون جنية مصري موزعة في ١٠٠سهم، وزاد عام ١٩٠٠ الى ١,٤٦٢,٥٠٠جنيهاً مصرياً، وفي عام ١٩٠٣ أرتفع الى ١,٩٥٠,٠٠٠جنيهاً مصرياً، وفي ١٩٠٤ بلغ ٢,٤٣٧,٥٠٠ جنية مصري ثم الى ٢,٩٢٥,٠٠٠جنية مصري أي مايقارب ٣ملايين جنية أنكليزي في عام ١٩٠٥	مركزة الرئيسي في القاهرة، وكان بمثابة البنك المركزي للدولة وأصبح باستطاعته أقراض الحكومة المصرية وحكومة السودان، ومن انشطتة اقراض مقابل رهون في المجال الزراعي وتمويل المشروعات في الشركات الزراعية والعقارية، وشراءالمحصول وتسويقة وبناء قطاعات النقل وترجع خطورة هذا البنك الى تحكم اليهود في ٧٥% من رأسمالة وأحتواء الربع الاخير منة، وبدلا من أن ينصرف أثرياء المصريين عن مثل هذا البنك تماشياً مع الاتجاه الوطني المعارض للاحتلال البريطاني لمصر، حدث العكس أذ تهافت الاثرياء على هذا البنك لأيداع أموالهم فية كما ان الحكومة المصرية كانت أيضا تودع أموالها فية رغم أن هذا البنك وغيره

				يرسل الاموال الى بلدانها الاصلية لكي تستثمرها في أنعاش الصناعة ولم يكن لايداعات المصريين أي فوائد ،كما أستطاعت بريطانيا عن طريق هذا البنك التحكم في الذهب المصري والتحكم في السيطرة على النقد المصري.
البنك الزراعي المصري	١٩٠٢	عائلات سوارس وقطاوي ومنشة وموصيري ورولو	٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وفي عام ١٩٠٨ بلغ١٥,١٤٠,٠٠٠ جنيه مصري	تاسس بهدف أقراض اموال بشروط ميسرة لصغار المزارعين الذي كان معتمداً على القطن بدرجة كبيرة وكانت القروض عبارة عن نوعين قروض صغيرة لاتتجاوز قيمة القرض ٢٠ جنية مصري ويكون الضمان للبنك عبارة عن كمبيالة المقترض على ان يسدد المبلغ خلال (١٥) شهراً ، وقروض كبيرة لاتتعدى قيمة القرض ٥٠٠جنيه مصري والضمان عبارة عن رهن لأي شي يملكة المقترض سواء كان أرضاً او عقاراً على ان تساوي قيمتة ضعف المبلغ ويتم التسديد وفق أقساط سنوية لاتتعدى عام ونصف، وتم تأسيس هذا البنك بأيعاز من اللورد كرومر لتخليص الفلاحين من ضغوط المرابين ولكن الفلاحين لم يستجيبوا للتعامل مع هذا البنك ويفضلون التعامل مع المرابين اليهود لانهم يضعون شروط أقل من البنك وطريقة تعامل البنك أكثر تطور من المرابين وهو امر لم يعتاد علية الفلاحين .

بنك الاراضي المصرية	١٩٠٥	أميل نسيم عدس، جوزيف أجيون ، ايلي موصيري	بلغت جملة رأسمال الاسهم والسندات عام ١٩١٠ (٤,٢١٩,٧٩٣)	تأسس بفرمان خديوي بأمتياز لمدة ٩٩ عاما وكان مركزة الرئيسي في الاسكندرية والقاهرة، وأعتمد نشاط البنك على الأقراض برهونات عقارية، وعلى الأقراض للملاك وللمزارعين على أجال طويلة وقصيرة .
البنك التجاري المصري	١٩٠٥	شاركت عائلة قطاوي وسوارس وكان جاك سوارس وجوزيق قطاوي من أبرز أعضاء مجلس أدارتة	بلغ رأسمالة ٣١٧,٠٠٠جنية مصري تقريبا	عرف أثناء تأسيسة عام ١٩٠٥باسم (بنك التسليف الفرنسي) وأعيد تاسيسة عام ١٩٢٣ باسم البنك التجاري المصري وأضطر الى تخفيض رأسمالة في حالات الركود والازمات الاقتصادية في مصر.
بنك الاتحاد المصري	١٩٠٧	شارك فية عائلة موصيري ومنشة وعائلة قطاوي وعائلة كورييل		تأسس في القاهرة
بنك الرهونات العقارية	١٩١١	روبرت رولو وفيكتور هراري بالأضافة الى رجال المال الالمان		مركزة الرئيسي في الاسكندرية وله فروع في القاهرة وكان وراء انشاء هذا البنك اربعة بنوك المانية (البنك الاهلي الالماني) و(بنك درسدنر) و(بنك شافهورز نشر) و(البنك الشرقي الالماني بالقطر المصري) والبنوك الثلاثة أدارتها كانت في المانيا عدا البنك الرابع كانت لة افرع في الاسكندرية والقاهرة ومركزة الرئيسي بالاسكندرية .

يتضح من الجدول اعلاة دور العائلات اليهودية في تاسيس أو مشاركة الأجانب في أنشاء البنوك التجارية والعقارية والزراعية بتأثير من البنوك الفرنسية أو الالمانية والتي بلغ

رأسمالها مبالغ ضخمة مثل البنك العقاري المصري الذي ازداد رأسمالة الى (١٠٠) مليون مما شكل الأثر الخطير من خلال أحكام سيطرة بريطانيا على الاقتصاد المصري ، وكانت البنوك تمنح القروض القصيرة والطويلة الأجال على اقساط وهذة الديون مضمونة عقارياً على المزارعين المصريين وخاصة كبار الملاك ، قد وقعت تحت سيطرة هذة البنوك، وكانت هذه الديون يطالب البنك العقاري المصري وبنك الاراضي وبنك الرهونات المصري بحوالي٧٠% منها مما يؤدي الى نزع الملكيات الزراعية المصرية لحساب البنوك التي يشارك أو يسيطر عليها اليهود، وهذا يمثل تصفية للملكيات الزراعية المصرية بعد تصفية الدائرة السنية والدومين العام علي يد البنك العقاري للفترة (١٨٨٠-١٩٠٥) .

توصل البحث إلى عدة نتائج اهمها:

١. كان يهود مصر أحد اعدة الاقتصاد المصري طيلة التاريخ الحديث، إذ عملوا في المهن الاقتصادية كافة بعد ان ابتعد المسلمون عن هذه المهنة كونها لاتلائمهم اجتماعيا.

٢. برز لليهود دور اقتصادي أبان الحملة الفرنسية على مصر إذ كانوا إلى جانب الأقباط هم جباة الضرائب واستفاد محمد علي باشا من ذلك الدور في تثبيت دعائم حكمه.

٣. بلغت قوة يهود مصر الاقتصادية إلى بروز عدة عوائل ذات نفوذ اقتصادي الذي اخذت تقرض الدوله المصرية، انقذت فيها خزينتها في عهدي سعيد باشا والخديوي اسماعيل باشا.

٤. برز ليهود مصر دور كبير في تاسيس البنوك بتاثير البنوك الفرنسية والبريطانية التي ادخلت بعض الاصلاحات على النظام المالي المصري بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ ما جعل اليهود يفرضون سيطرتهم التامه على مصر، واخذت هذه البنوك تقرض المصريين وتؤمنها باراضي وعقارات مما جعل اليهود مسيطرين على اغلب الاقتصاد المصري، فضلاً عن ذلك قاموا بتأسيس بعض شركات التأمين وعملوا ايضاً كسماسرة لبيع السندات وكصيارفة واخذوا يرابون فيها دون أن ينافسهم أحد في ذلك لأن الربا محرم في الدين الاسلامي.

الهوامش:

(١) يعقوب لاندوا، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧–١٩١٤، ترجمة جمال احمد الرفاعي واحمد عبد اللطيف حماد، تقديم محمد خليفة حسن، المجلس الاعلى للثقافة، (الاسكندرية، ٢٠٠٠)، ص ١٦٣ .

(٢) محمد محمود السروجي، نظام الضرائب في مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأثرة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ص ٢٠٣–٢٠٤ .

(٣) عمر طوسون، مالية مصر منذ عهد الفراعنة الى الأن، مطبعة هنداوي، (القاهرة، ٢٠١٢)، ص ٥٥؛ محمد رفعت الأمام، تاريخ الجالية الأرمنية في مصر، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، د.ت)، ص ٣٨ .

(٤) أطلال سالم حنا، مصر في سنوات الاحتلال الفرنسي ١٧٩٨–١٨٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ص٧٩–٨٠ .

(٥) أعضاء هيئة التدريس بكلية الاداب جامعة فؤاد الاول، المجمل في التاريخ المصري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، (القاهرة، ٢٠١٤)، ص ٢٩١ .

(٦) محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص ٢٠٦ .

(٧) ثورة القاهرة الاولى: اندلعت في ٢١ تشرين الاول ١٧٩٨ لدوافع عديدة منها الضرائب التي اثقلت كاهل الناس وعجزوا عن دفعها وعدم اشراك نابليون لممثلي الشعب في الديوان الذي أنشاه، شارك فيها عامة الشعب والعديد من الاعيان وشيوخ الازهر، ولكن استمرار الثورة لم يؤد سوى الى مزيد من الدمار دون الامل خاصة بعد نفاذ ذخيرتهم لذلك طلبوا العفو من نابليون . للمزيد من التفاصيل ينظر: أطلال سالم حنا، المصدر السابق، ص ص ٤٩– ٥٥ ؛ عمار محمد علي حسين الطائي، المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي لمصر ١٧٩٨–١٨٠١، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، مقدمة الى جامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٣)، ص ص ١٥٣–١٥٧.

(٨) عبد الله جاك مينو: أسمة جاك فرانسوا مينو ولد عام ١٧٥٠ في مدينة غرب فرنسا والتحق بالعمل العسكري في بداية حياتة، وعرف عنة بالكفاءة العسكرية والحنكة الادارية، شارك في الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ وتسلم قيادتها بعد مقتل الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبي عام ١٨٠١، واعتنق الاسلام عام ١٨٠١ بعد زواجة من امراه مسلمة ابنة احد اعيان رشيد تدعى زبيدة وتوفي عام ١٨١٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر: هنري لورنس، الحملة الفرنسية في مصر بونابرت والاسلام، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ص ١٧٣– ١٧٥ .

(٩) محمد فؤاد شكري، عبد اللة جاك مينو وخروج الفرنسين من مصر، دار الكتاب العربي، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص ص ٢٣٩–٢٤١.

(١٠)محمد عبد الحميد الحناوي، وثائق الحملة الفرنسية ١٧٩٨–١٨٠١، د.مط، (د.م، د.ت)، ص ص ٢٣–٢٤ .

(١١)المعلم نقولا الترك، الحملة الفرنسية على مصر والشام، تحقيق وتقديم ياسين سويد، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٩٠)، ص١٤١ .

(١٢)محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٢٤٣ .

(١٣)ثورة القاهرة الثانية: أندلعت الثورة أثناء القتال بين العثمانيين والفرنسين بعد تسلل فريق من جيش الصدر الاعظم الى داخل القاهرة أستمرت من ٣٠ أذار – ٢٠ نيسان ١٨٠٠، وأدى أعيان الثورة وتجارها وكبار

مشايخها دوراً في هذه الثورة، وأستخدم فيها المصريين ثلاثة مدافع اتوا بها من الاستانة، قوبلت هذه الثورة بقسوة كبيرة من قبل الفرنسين . للمزيد من التفاصيل ينظر: عمار محمد علي، المصدر السابق، ص ص ١٨٣-١٨٩ .

(١٤)دار الكتب والوثائق القومية، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية ١٧٩٨-١٨٠١، أعداد وترجمة باتسي جمال الدين وأميرة مختار محمود، مراجعة مديحة دوس، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٢٩ ؛ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٢٤٢ .

(١٥)المصدر نفسة ، ص ١٣١ .

(١٦)لؤي عبد المجيد عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ١٩ .

(١٧)جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر١٧٩٨-١٨٨٢، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ص ٣٠-٣٢ .

(١٨)عباس الأول: حفيد محمد علي باشا، ولد في جدة عام ١٨١٣م ونشأ في مصر توفي والدة وهو لم يتجاوز الثالثة من عمرة فتكفلت تربيتة جدتة أمينة هانم، اهتم محمد علي بتربيته وتعليمه، وكان عباس يحمل كرها شديدا للأوربين، فرفض أن يتعلم التربية واللغة والثقافة الأوربية، كما قام بمساعدة عمة أبراهيم باشا في حرب الشام عام ١٨٣٢، وكان محبا لعلماء الدين ومتسامحا مع بقية الأديان وتولى الحكم عام ١٨٤٨ بعد وفاة عمة أبراهيم باشا. للمزيد من التفاصيل ينظر: عمر صابر عبد الله التكريتي، التطورات الداخلية في مصر في عهد عباس باشا الأول ١٨٤٨-١٨٥٤، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص ص ٢٦-٥٩ .

(١٩)لؤي عبد المجيد عبد الفتاح اسماعيل، النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لليهود في مصر ١٨٨٢-١٩٨٤، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية للدراسات العبرية، ٢٠٠١، ص ٢١ .

(٢٠)سعيد باشا: وهو أبن محمد علي ولد في الأسكندرية عام ١٨٢٢، كان بارعا في العلم وخصوصا اللغات الشرقية متقنا اللغة الفرنسية، تولى الحكم عام ١٨٥٤ فأهتم بالاصلاح الأداي وقام بالغاء العديد من الضرائب وجعلها عادلة كما أعطي حقوقا للفلاحين عن طريق منحهم الأراضي، ومنع الأتجار بالرقيق عام ١٨٥٦ وباشر بحفر قناة السويس عام ١٨٥٩ وتوفي في الأسكندرية ١٨٦٣ ودفن فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر: جرجي زيدان، تراجم ومشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج١، مطبعة هنداوي، (القاهرة، د.ت)، ص ص ٤٧-٤٨ .

(٢١)عمر اسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح الاسلامي الى قبيل الوقت الحاضر، مراجعة ا. ج سفدج، مطبعة هنداوي، (القاهرة، ٢٠١٤)، ص ٢١٧ .

(٢٢) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨-١٨٨٢، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢٣) المصدر نفسة، ص ص ١٣٣-١٣٥ .

(٢٤)عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر(١٥١٧-١٩٥٢)، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية، ١٩٨٩)، ص ص ٢٥٦-٢٥٧ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، دار المعارف، ط٤، ج١، (القاهره، ١٩٨٧)، ص ٧٠ .

(٢٦)الخديوي: لقب فارسي ويعني الحاكم أو السيد أو الامير العظيم أختص بة ولاة مصر دون غيرهم وهو أول لقب اطلق على أسماعيل باشا عام ١٨٧٦، منحتة له السلطات العثمانية تميزا له عن بقية الولاة. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى بركات، الالقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الالقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية، دار غريب للطباعة، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٢٧)اسماعيل باشا: ابن أبراهيم بن محمد علي ولد في القاهرة عام ١٨٣٠، أكمل تعليمة في فرنسا وكان متقنا للغة الفرنسية وكذلك التركية والفارسية ، تولى حكم مصر عام ١٨٦٣، عمل على تطوير السكك الحديدية وفي عهدة اكمل اتمام حفر قناة السوي، وعزل عن منصبة ونفي الى تركيا، توفي في عام ١٨٩٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي عبقرية الأرادة وصناعة التاريخ، الشريف الماس والتوزيع، (القاهرة، د.ت)، ص ص ٢٠٢–٢٠٦ .

(٢٨) نصير خير الله محمد التكريتي، التغلغل الأجنبي في مصر ١٨٦٣– ١٨٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص ٦٩ .

(٢٩) محمد أبو الغار، يهود مصر من الازدهار الى الشتات، د.مط، (د.م، د.ت)، ص ٧٣ .

(٣٠)الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١–١٨٦٥): وهي الحرب التي وقعت في الولايات المتحدة بين ولايات الشمال والجنوب بعد ان اعلن فاز مرشح الشمال ابراهام لنكولن واعلانه انهاء قضية الرق في الولايات المتحدة الامريكية وهذا مارفضته ولايات الجنوب، انتهت بانتصار ارادة ولايات الشمال ١٨٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر طالب الهاشمي، الحرب الاهلية الامريكية ١٨٦١ – ١٨٦٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

(٣١)سعيدة محمد حسني، اليهود في مصر ١٨٨٢–١٩٤٨، تقديم يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠١٤)، ص ص ١٥–١٨ .

(٣٢)مامون احمد حسن الخطيب، الصحافة اليهودية والصهيونية في مصر ١٨٩٧–١٩٥٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٣، ص ٨ .

(٣٣)نقلا عن: سهام نصار، اليهود المصريون صحفهم ومجلاتهم ١٨٧٧– ١٩٥٠، تقديم خليل صابات، دار العربي، (القاهرة، د.ت)، ص ١٨؛ عادل حامد الجادر، يهود مصر، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٥، (بغداد، ١٩٨٨) ، ص ٨٤ .

(٣٤) عمر أسكندري وسليم حسن، المصدر السابق، ص ٢٥٧ .

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، ط٤، دار المعارف (القاهرة، ١٩٨٧)، ص٣٣ .

(٣٦)الجدول من اعداد الباحثة بالأعتماد على : راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الأقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٤٥)، ص ص ١٧٩–١٨٠؛ أنس مصطفى كامل، الرأسمالية اليهودية في مصر، ج١، دار ميريث للنشر، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٤٩.

(٣٧) جون مارلو، المصدر السابق، ص ص١٣٥–١٣٦ ؛ لؤي عبد المجيد عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣٨)جلال أمين، قصة الأقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك، دار الشروق، (القاهرة، ٢٠١٢)، ص ١٩ .

(٣٩)جون مارلو، المصدر السابق، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ .

(٤٠)إسماعيل صديق المفتش: ولد عام ١٨٣٠ في أسيوط، أخو الخديوي إسماعيل بالرضاعة، والدة (دونالى مصطفى اغا باشا) من قادة الجيش، والدتة كبيرة وصيفات القصر، وصديقة خوشيار هانم والدة الخديوي إسماعيل، كان موظفاً في الدائرة السنية فنال رتبة الباشوية ثم نصب مفتشآ لعموم الأقاليم، ولهذا لقب بـ(المفتش). تسلم خزائن مصر لمدة ٨ سنوات، أصبح وزير للمالية عام ١٨٦٨بعد ان عزل راغب باشا، وبقي في هذا المنصب حتى قتل في تشرين الثاني ١٨٧٦، وظل طوال تلك السنين يعمل لينال رضى الخديوي وعطفة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، ص ص ٤٠–٤١.

(٤١)سهام نصار، الصحافة الاسرائيلية والدعاية الصهيونية في مصر، الزهراء للإعلام، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ٢١.

(٤٢) سمي بالقرض المشؤوم لانة يعد من اكبر القروض في العالم في وقتها، عقد بشروط جائرة، ادت بخسائر فادحة اصيبت بها مالية مصر، أذ كانت قيمتة ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنية ولم يصل من هذا المبلغ الى للخزانة المصرية سوى ٢٠,٧٤٠,٠٧٧جنية. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ٢١؛ عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٠ .

(٤٣)للمزيد من التفاصيل حول شروط القرض ينظر: الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩، مج١، ط٢، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٦) .

(٤٤)عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨–٦٤؛ عمر أسكندري وسليم حسن، المصدر السابق، ص ٢٥٨ .

(٤٥) نصير خيرالله محمد، المصدر السابق، ص ٨٢ .

(٤٦) صندوق الدين المصري: وهو خزانة فرعية للمالية يعهد اليها بتلقي الاموال المخصصة لسداد ديون الدولة، ولم تعد قروض شخصية للخديوي على ان تتولى هذة الخزانة تسديد الديون (الأقساط والفوائد) . ينظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ .

(٤٧)لؤي عبد المجيد عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ٢٩ .

(٤٨)يعقوب لاندو، المصدر السابق، ص ١٦٢ .

(٤٩)أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو مصرية، (القاهرة، ١٩٥١)، ص ١٣١ .

(٥٠)محمد رفعت الأمام، تاريخ الجالية الأرمنية في مصر، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، د.ت)، ص ص ١٨٥ – ١٨٧ .

(٥١)يعقوب لاندو، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ هيلين ان ريفيلين، الأقتصاد والأدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى و مصطفى الحسيني، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١٩٣.

(٥٢)أمين مصطفى عفيفي، المصدر السابق، ص ص ١٣٢–١٣٣

(٥٣)المصدر نفسه، ص ص ١٣٣–١٣٤؛ محمد رفعت الأمام، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٥٤) كامل زهيري، النيل في خطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٢١ .

(٥٥)حسن باشا المنسترلي: أحد القادة الذين صاحبوا أبراهيم باشا الى سورية، ووالد راشد باشا والي سورية في تلك الفترة وكان حسن باشا صديقآ ليعقوب دي منشة وعندما حدث خلاف بين عباس باشا وحسن حول الأموال الاميرية التي كانت تؤخذ من الفلاح لم يتمكن حسن من الهروب لأن أبنة راشد لايزال طفلا صغيرا، فاتفق مع يعقوب دي منشة بأن يمكث عندة فسافر يعقوب مع الطفل الى النمسا وأعتبرة بمثابة ولده وحصل على الجنسية النمساوية لتكون حماية له من أنتقام عباس باشا أثناء عودتة الى مصر، وكل ذلك كان بتخطيط من يعقوب حتى يتمكن من أخراج حسن باشا الذي غادر الى الأستانة، وتم تعين يعقوب دي منشة وكيلا على ادارة أملاكة. للمزيد من التفاصيل ينظر: شاهين بك مكاريوس، تاريخ الأسرائيليين، مطبعة المقتطف بمصر، (د.م، ١٩٠٤)، ص ص ٢١٤–٢١٦ .

(٥٦)المصدر نفسة، ص ٢١٤ .

(٥٧)لؤي عبد المجيد، المصدر السابق، ص ص ٢٢–٢٥ .

(٥٨)البورصة: تعني المكان الذي يجتمع فية التجار والصرافين والوسطاء والماليين والمندوبين لتتم عملية البيع والشراء، وتعقد صفقات الاوراق المالية (الأسهم والسندات) التي تمثل البنوك والشركات وقروض الحكومة، ويرجع أصل الكلمة الى أحد التجار الأغنياء (فان دي بورص van den Bourses)، وأصبحت البورصة بمثابة السوق الذي يتم فية تداول الأسهم وتسمى بسوق الأوراق المالية . للمزيد من التفاصيل ينظر: عز العرب فؤاد، الربا والاقتصاد والدين، العدد ١٣، دراسات في الاسلام المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، (د.م، ١٩٦٢)، ص ١١٢.

(٥٩)سعيدة محمد حسني، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٦٠)أنس مصطفى كامل ، المصدر السابق، ص ٥١ .

(٦١) سحر جمال محمد الناقة، الطائفة اليهودية في الاسكندرية ١٨٨٢ –١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأداب، جامعة الاسكندرية، ٢٠١١، ص ١٧٩.

(٦٢) المصدر نفسة، ص ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٦٣) وهم الكسندروف، وموريس عجمي، وفيكتور بيرس، وكارامانة، ودافيد اليا، وأمانو يلمندوز، وفرناند وجاك روسانو، وأبراميو فيس، وجوزيف يازي، والكسندر زاهار . للمزيد من التفاصيل ينظر: سحر جمال محمد، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٦٤) لؤي عبد المجيد عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ٣٠ .

(٦٥)علي شلش، اليهود والماسون في مصر(دراسة تاريخية)، دار الزهراء، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١٣٦.

(٦٦)محمد مصطفى محمد عبد النبي، العصر الذهبي لليهود الشركات –البنوك–الربا دراسة تاريخية للاقتصاد والمجتمع اليهودي في مصر في النصف الاول من القرن العشرين، ج١، دار الصديقان للنشر، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٣٩.

(٦٧)أنس مصطفى كامل، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٦٨)سحر جمال محمد، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٦٩)أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧–١٨٤٧، تقديم أحمد بهاء الدين، دار الهلال، (د.م، د.ت)، ص ٦٢.

(٧٠)المصدر نفسه، ص ص ٦٢–٦٣ .

(٧١)الجدول من اعداد الباحثة بالأعتماد على، أنس مصطفى كامل، المصدر السابق، ص ص ٦١-٦٩ ؛ محمد مصطفى محمد، دور اليهود الاقتصادي في مصر، المصدر السابق، ص ص ٦٥ – ١٠١ ؛ نبيل عبد الحميد سيد أحمد، اليهود في مصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٤٧-١٩٥٦) ،ج٢، ط٢ ، مكتبة نانسي (دمياط، ٢٠٠٤)، ص ص ٤٦-٤٨.

Abstract:

Jews of Egypt played a major economic role in the history of Egypt, because they were dominant on the Egyptian economy as well as Christians, and the reason for their control of these belong to their work in the usury that which considered prohibited in the Islamic religion, and the second reason is that they enjoy foreign concessions system, and provided a system of complete exemption or Almost complete from tax, moreover possessing financial resources from parents and grandparents, and their work in occupations Muslims believe that it does not suit them socially, such as knitting, dyeing and others, so these perspectives brought this research to study the financial role of the Jews of Egypt, including the study of their role in the (tax - loans - banks - bourse - insurance companies) and leave the other economic activities of other studies. As the Jews of Egypt as well as Copts are the tax collectors in Egypt, especially during the French campaign in 1798- 1801, either in terms of their role in lending some Jewish families have had to lend the Egyptian government a lot of loans and saved the state budget from collapse, as well as they had an important role in the establishment of banks, insurance companies and this what will discuss in this research in detail .